

## الرئيس التنفيذي لشركة تآزر للتأمين التكافلي في حوار مع «الأنباء»

الرئيس التنفيذي  
لشركة تآزر للتأمين التكافلي  
عبدالرزاق الوهيب..  
وابتسامه تعكس تفاؤلاً  
بمستقبل الشركة  
وقطاع التأمين التكافلي

# الوهيب: محفظة «تآزر» 10 ملايين دينار وتستحوذ على 25٪ من السوق التكافلي

منى الدغيمى

قال الرئيس التنفيذي لشركة تآزر للتأمين التكافلي عبدالرزاق الوهيب ان الشركة تتمتع بملاءة مالية ولا ديون عليها رغم حداثة تأسيسها. وأضاف في حوار خاص مع «الأنباء» ان حجم محفظة الشركة يبلغ 10 ملايين دينار وتستحوذ على 25٪ من السوق التكافلي، مشيراً الى ان الشركة ستباشر عملها فعلياً في السوقين المصري والتركي خلال الربع الأخير من 2016. وتوقع تعاقد «تآزر» مع جهات حكومية خلال الربع الأول او الثاني من 2016 بعد استكمال مجموعة من المفاوضات. وفيما يتعلق بالوثائق الجديدة التي ستطرح قريباً في السوق، كشف عن ان الشركة بصدد طرح وثيقتين واحدة خاصة بقطاع السيارات والثانية تخص الديون المتعثرة. وبخصوص انعكاس تنفيذ قانون المتقاعدين على السوق، قال انه سيحد من التنافس بين الشركات، مطالبا بان تكون الوزارة جهة رقابية وان توزع الحصص بين كل شركات التأمين والفصل هو جودة الخدمة. وقال ان لوائح القطاع النفطي حرمت شركات التأمين التكافلي من نصيبها في المشاريع النفطية، داعياً الى فتح الحوار مع الجهات النفطية ليتسنى الإقناع وتشريك القطاع. وفيما يلي تفاصيل الحوار:

## فتح مكاتب للشركة في السوقين الأكثر كثافة المصري والتركي في الربع الأخير من 2016

### لا ديون على الشركة.. وقرار الإدراج بالبورصة فكرة مطروحة

### سوق التأمين التكافلي لم يسبق نفسه جيداً

### التعاقد مع جهات حكومية متوقع خلال النصف الأول من 2016

### لوائح القطاع النفطي حرمت شركات التكافلي من نصيبها في المشاريع النفطية

### شركات التأمين تدفع من اللحم الحي في ظل احتجاج أموال وغياب عوائد

### وقف تعاملات البنوك مع المنتجات التأمينية اتخذ دون دراسة

### الجمع بين تأمين المتقاعدين والعلاج بالخارج وطرحهما عن طريق شركات تأمين كويتية.. الحل الأفضل

### تنفيذ قانون المتقاعدين انعكس على التنافس والوزارة حجّمت عدد المتنافسين

انعكس على التنافس حيث حجمت الوزارة من عدد المتنافسين دون سبب يذكر وكان الأجدد في هذا الخصوص ان توزع الحصص بين شركات التأمين وتبقى الوزارة الجهاز الرقابي حتى تستطيع ان تميز بين جودة الخدمات المقدمة والسرعة في الإنجاز.

ما أبرز المخاطر التي تواجهها المحفظة التأمينية حالياً؟  
● هناك مخاطر كبيرة تواجهها شركات التأمين وتمثل الكوارث من أبرزها لأنها أخطار غير مدروسة.

هل مازلت فكرة ادراجكم في السوق الكويتي مطروحة؟  
● تسير الأوضاع في السوق الكويتي عكس التيار والكثير من الشركات غادرت السوق، اما بالنسبة لتآزر فمازالت فكرة الادراج مطروحة وكل شروط الادراج مكتملة اضافة الى ان الشركة ممققة لأرباح وفي النهاية القرار يرجع الى الملك في تحديد التوقيت المحدد للادراج لكن قرار التأجيل اتخذ من طرفهم.

كيف ترى مستقبل قطاع التأمين بالكويت؟  
● أرى ان قطاع التأمين يعد انعكاساً للقطاعات الأخرى بمعنى انه في حال انتعاش المشاريع التنموية وتحرك النشاط، سيزداد التأمين لأنه مقابل عمل هذه المشاريع هناك حاجة ماسة للتأمين. لكن اليوم الوضع غير مطمئن في ظل تراجع أسعار النفط وتوقف العديد من المشاريع الاستثمارية والتنافس عن تفعيل الرغبة الاميرية في النهوض بالبلد، والسؤال المطروح حالياً: الى اين نحن ذاهبون في ظل غياب الدلائل للنفط واتشغالنا برمي النهم وسوء الظن ببعضنا البعض الذي ادى الى شلل فعلي للحركة الاقتصادية والنهضة داخل البلد؟

كما هو معلوم رأس المال جبان ويشترط أرضية خصبة بالأمان ودعم الثقة وفي المقابل الأرضية المتوافرة اليوم جفت لذا نقول: كفى هدرنا للوقت وتشكيكنا في ذمم الناس وحن الوقت لتنعاضد ونتحذد للنمو بهذه الدولة تحت راية صاحب السمو الامير ليكون هناك مستقبل مشرق لا لقطاع التأمين فقط بل لكل القطاعات ولأجياننا القادمة خاصة.

هي اقطاع. ما مدى تأثير وقف تعاملات البنوك مع المنتجات التأمينية؟  
● للأسف اتخذ القرار فجأة دون دراسة ونسوا او تناسوا التأثير الاجتماعي على تلك المواثيق وايضا بعض البنوك تناست او تجاوزت ان حرية الاختيار تعود للمستهلك بمعنى يجب ان تطرح عروض من شركات ومن حق المستهلك ان يختار بينها؟ ولان عقود التأمين الإسلامي ليست عقود إيعان لا بد ان يمنح العميل حرية الاختيار.

هل سيكون لشركات التأمين في الكويت نصيب مهم من التأمين الصحي بعد اقرار مشروع مستشفيات الضمان الصحي؟  
● السؤال المطروح في هذا السياق هو: ما الغرض من انشاء هذه المستشفيات؟ ما الغرض من تأمين المتقاعدين؟ هل الغرض تحويل التأمين من حكومي الى تجاري لتخفيف العبء؟

أرى شخصياً انه كان من الأفضل الجمع بين تأمين المتقاعدين والعلاج بالخارج وطرحهما عن طريق شركات تأمين كويتية، وهكذا يتم منح المتقاعد تأميناً خارجياً منتقياً فيه كل الدول حيث توجد هناك شركات لها استعداد ان تؤمن وبالتالي وفرت على الدولة ملايين الدنانير وقللت من الضغوط.

ما مدى الانعكاسات الايجابية لتنفيذ قانون المتقاعدين في الكويت على شركات التأمين؟  
● تنفيذ قانون المتقاعدين

الحكومية كانت متتالية والأحداث السياسية أدت الى تأخير تنفيذ القرار بتأسيسها لكن وزير التجارة الحالي هو جاد في التسريع في الإجراءات في هذا الشأن ويسعى جاهداً للإسراع في أبحاثها ونحن متفائلون وتأثيراتها ستكون حتماً ايجابية وتوقع ان يجتمع ممثلي الوزارة مع اهل الاختصاص التكافلي والتقليدي والإسراع في سن قانون «الهيئة».

هل تعتقد أن التأمين التكافلي سيكون له حظاً أوفر مستقبلاً في ظل الاهتمام الكبير مؤخراً بالتأمين الإسلامي محلياً وأجانبياً؟  
● هناك عروض من شركات اجنبية لشراء شركات تأمين تنشط في المجال التكافلي لكن الشركات التي لديها ملاءة ووضعها جيد في الأسواق تعرف عن قبول هذه العروض. وفي المقابل القطاع التأميني التكافلي للأسف لم يسوق نفسه جيداً. وتتمنى في القريب العاجل تطوراً أفضل لهذا القطاع.

ما نصيب شركات التأمين من المشاريع التنموية المطروحة؟  
● حسب القانون مجموع شركات التأمين يجب ان يكون لها نصيب من المشاريع التنموية المطروحة لكن في الحقيقة شركات التأمين التكافلي ليس لها نصيب من المشاريع النفطية حيث ان اللوائح التي أقرها القطاع النفطي لا تنطبق على الشركات التكافلية ومازلنا نحاول لنجلس مع المجلس الأعلى للبتترول حول الأسباب وفي النهاية المسألة

المدى ونعتبر هذه الوثيقة جديدة من حيث الطرح في السوق الكويتي. ما نسبة حصصكم السوقية من القطاع في السوق المحلي؟  
● وصلنا في 2014 الى رتبة ثالث شركة من حيث قيمة الإنتاج على مستوى القطاع التكافلي وبلغت محفظتنا نحو 10 ملايين دينار رغم حداثتنا أي تقريباً 25٪ من السوق التكافلي.

توجد منافسة كبيرة من الشركات الأجنبية في السوق الكويتي ما تأثير ذلك على الشركات المحلية وماذا يفضل المستهلك؟

لا بد ان تتوافر قوانين ولوائح تضبط نشاط المستثمر الأجنبي داخل الكويت حتى تكون الأمور منظمه أكثر ونحن لا نعترض على المنافسة داخل السوق والأسعار مفتوحة للجميع لكننا ضد الشركات الواجبة وهذا باب مفتوح من أوسع حدوده لكن اليوم المستثمر الأجنبي القادم الى الكويت يلجأ الى تأمين مشاريعه من خارج الكويت. لا بد ان ترى الهيئة المستقلة للتأمين النور عن قريب ولا بد ان تجلس الجهات الرقابية والإشرافية مع أصحاب الاختصاص.

متى تتوقع ان ترى الهيئة المستقلة للتأمين النور وما أبرز اولوياتها وانعكاساتها على سوق التأمين الكويتي؟  
● كنا نتوقع ان ترى «الهيئة» النور في الربع الأخير من سنة 2013 لكن للأسف التغييرات

عروض من شركات أجنبية لشراء شركات تأمين تنشط في المجال التكافلي الكوارث غير المدروسة أبرز مخاطر المحفظة التأمينية

تعمد خططكم المستقبلية التركيز على التوسع الإقليمي فهل من أسواق جديدة في 2016؟

لا افتتاح لأسواق جديد في 2016 وسنستمر في اتمام إجراءات بالنسبة للأسواق التي شرعنا فيها سابقاً وسنركز على التأمينات الفردية وحقيقة التنافس اصبح شديداً خارجياً ومحلياً والأسعار ليس فيها هامش ربح كالمسابق.

سبق ان اعلنتم ان الشركة في طور المباحثات مع عدد من الجهات الحكومية والخاصة للتعاقد معها بعد تعاقدكم مع ادارة الإطفاء ما الجديد بهذا الخصوص؟  
● كما هو معلوم البيروقراطية والروتين عطلا للإنجاز لكن متوقع خلال الربيعين الأول والثاني من 2016 التعاقد مع جهات حكومية غير الإطفاء ونحن حالياً في طور التباحث.

هل هناك وثائق جديدة ستطرحها الشركة في السوق المحلي؟

كانت الشركة ستطرح وثيقة جديدة في السوق لكن تم تأجيلها بسبب الأوضاع الاقتصادية الحالية كتراجع أسعار النفط وتراجع التحويلات من البنوك حتى ان مبيعات السيارات تراجعت بشكل ملحوظ والوثيقة التي اردنا طرحها هي ذات شقين واحدة تخص السيارات وهي ان القيمة التي تؤمن عليها هي التي تسترجعها ولا وجود لقيمة الاستهلاك كما كان في السابق والوثيقة الثانية التي ننوي طرحها خاصة بتأمين الديون للجهة المقرضة وهي تمنح للمخاطر في هذه الوثيقة تدخل شركة التأمين في سداد الديون للجهة الممولة وبالتالي متابعة الشركة الإجراءات اللازمة مع



(دريش كورمان)

عبدالرزاق الوهيب أثناء حوار مع الزميلة منى الدغيمى

بقاؤها. ودعا الى ضرورة المقارنة بين شركات لها 50 سنة في السوق وتعتبر حديثة لم تتجاوز العشر سنوات، مؤكداً على ضرورة ان تكون هناك نظرة للحفاظ على شركات التأمين قائلًا: «لا يجب ان نمنحهم التراخيص باليمين ونذبحهم بالشمال»، مستدركاً ان وزير التجارة تفهم الوضع باللقاء معه وسيعمد الى وضع خارطة طريق لشركات التأمين.

بدفها اضافة الى المصاريف الخاصة بالشركة من اجارات والمبالغ المحجوزة من طرف «التجارة» اضافة الى ان شركة التأمين مطالبة بدفع المبالغ المحصلة وغير المحصلة. وقال: اليوم عميل واحد مقابل 36 شركة تأمين ولا بد ان اتمين هنا بخدماتي في ظل غياب عوائد شركات التأمين حيث انها تدفع من اللحم الحي، فشرركات التأمين لا تستطيع ان تطور من نفسها بسبب الأموال الواجب

على ملاءتها المالية لكن اين تظهر المشكلة؟ يجب البحث مع وزارة التجارة فيما يخص الملاءة المالية، حيث انه منذ سنتين فرضت وزارة التجارة مليون دينار مبلغاً تحفظاً للتأمين على الحياة وقيد الحياة وفي المقابل كان في السابق 165 ألف دينار. وأضاف: السؤال المطروح في هذا السياق من اين ساستثمر ومبالغ مالية كبيرة مجمدة منها 90٪ لإعادة التأمين والتعويضات المطالبة

قال الوهيب ان مسألة الملاءة المالية لشركات التأمين خط الكل يغني عنه، مشيراً الى انه قبل الخوض في هذه القضية يجب ضرورة التعرف على معيد التأمين حيث يستقطع 90٪ اليوم من شركات التأمين لصالح شركات إعادة واصبح الارتكاز على ملاءة معيد التأمين. وتابع: ما تستمر شركة طيلة 8 سنوات بسداد التزاماتها اترك هنا المجال الى المستثمر ومراقب السوق ليحكم

الملاءة المالية والاستثمارية